



أوراق علمية
(203)



هل انتشرت الأفكار السلفية بأموال النقط؟

مناقشة ونقد

إعداد

عبد الصمد الحديثي

باحث بمركز سلف للبحوث والدراسات

جوال سلف 009665 565 412 942



SALALFCENTER



salafcenter3@gmail.com



SALALFCENTER

غالباً ما يلجأ الطرف المنهزم في أيّ مواجهة أو الفاشل في أيّ مشروع إلى إيجاد مبررات لهزيمته وفشلها، كما أنه يسعى للنيل من خصمه بالحرب الإعلامية بعد عجزه عن مواجهته في الميدان.

هذه حكاية الداعي التي ناقشها في هذه الورقة، وهي الرّغم بأن الأفكار السلفية انتشرت في العالم الإسلامي بأموال النفط السعودي.

تعكس هذه المقوله واقعاً يُقرّ به المخالف، وهو هيمنة المنهج السلفي على قيادة حركة النهضة والإحياء الإسلامي منذ ما يزيد على قرن ونصف، وتبيّن مدى الحنق الشديد لدى الخصوم بسبب عجزهم عن مقاومة المدّ السلفي.

ربط انتشار الفكر السلفي بالدعم المالي من الدول النفطية ادعاءً يندرج في حرب الدعاية الإعلامية والسياسية المضادة للمنهج، وهو اتهام مجرد عن الدليل، غايته ذم السلفية واتهامها بالعجز عن الانتشار دون دعم سياسي، وأن تدخل السياسة في نشرها جاء خدمة لمصالح قوى الإمبريالية وحلفائها المحليين.

و غالباً ما يتحدث الخصوم عن المدّ السلفي باعتباره غزوًّا فكريًّا منظماً ومؤامرة سياسية مدبرة لنشر "إسلام النفط" أو "إسلام البترودولار".

مميزات هذا الادعاء عن غيره:

قبل المضي في مناقشة هذه الداعي وردّ هذا الاتهام يجدر بنا التنبيه إلى ثلاثة أمور تميزه عن سائر الاتهامات التي تتردد في أوساط المخالفين للسلفية:

أولاً: اشتراك الساسة ورجال الدين من الجبهة المعادية للسلفية على نشر هذا الادعاء والترويج له، وهذا يؤكد أن المنهج السلفي يفرض نفسه تحدياً على السياسات المعادية للإسلام السنّي، ولا يقتصر على الخصوم التقليديين من حملة الأفكار والمناهج البدعية.

فقد اقتحمت قيادة التشيع الإيراني وأنصار التيار اليميني المحافظ في الغرب، إلى جانب صهاينة الدولة العبرية، كلّهم مشتركون في الترويج لهذا الادعاء وتوظيفه خدمة لأغراضهم الدينية السياسية.

هل انتشرت الأفكار السلفية بأموال النفط؟

ففي الثمانينات من القرن الماضي هاجم الخميني في أحد رسائله الملك فهد بن عبد العزيز لسعيه في نشره الوهابية ودعمه لأنشطتها حول العالم^(١).

وفي عام (١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م) نشر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان: (لنخلص العالم من الوهابية)، أدعى فيه أن السعودية أنفقت (خلال العقود الثلاثة الماضية عشرات مليارات الدولارات لتصدير الوهابية إلى العالم من خلال بناء آلاف المساجد والمدارس الدينية)^(٢).

أما التصريحات الغربية في هذا الإطار فيصعب تتبعها لكثرتها، حتى بات الحديث عن انتشار الفكر الوهابي بالمال السعودي نعمةً رائجةً في أوساط الساسة والمفكرين والإعلاميين الغربيين، وخاصة بين التيار الأكثر تشديداً، وما يعرف بالمحافظين الجدد.

ومن بين رموز السياسة الأميركيين الذين تحدثوا عن الرعاية المالية السعودية للدعوة الوهابية وأفكارها: الرئيس الأسبق باراك أوباما، وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، والجنرال تومي فرانكس قائد القوات الأمريكية في حرب العراق عام (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٣م)^(٣).

ومن وجوه المفكرين الأجانب الذين ردّدوا هذا الادعاء: فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية "نهاية التاريخ"^(٤)، وبرنارد لويس المستشرق اليهودي المعروف، وروجيه

(١) الوصية السياسية الإلهية (ص: ٤)، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، الشؤون الدولية، الطبعة الخامسة، 2003م، طهران.

(٢) Mohammad Javad Zarif, Let Us Rid the World of Wahhabism, Nytimes, (13 sep 2016)

(٣) كلام أوباما ورد في حواره المطول مع مجلة (The Atlantic)، والذي أجراه رئيس التحرير جيفري غولدمان، وقد نشر وترجم تحت عنوان: (عقيدة أوباما)، وأعاد انتقاده للسعودية في كتابه الذي صدر حديثاً بعنوان: (الأرض الموعودة). أما كلام أولبرايت فقد ورد في كتابها (الجيروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية). أما تومي فرانكس فقد ورد كلامه في مذكراته التي بعنوان: (جندي أمريكي).

(٤) Francis Fukuyama, Their Target: The Modern World, Newsweek.

جارودي الفيلسوف الفرنسي اليساري الذي اعتنق الإسلام⁽⁵⁾، ولوران موراويك الباحث المقرب من صقور المحافظين الجدد في إدارة الرئيس جورج بوش الابن⁽⁶⁾.

أما الصهاينة فهم منخرطون كذلك في الترويج لهذا الأمر، ويمثلهم في ذلك دوري غولد (Dore Gold) الدبلوماسي الإسرائيلي ومندوب دولتهم لدى الأمم المتحدة أواخر التسعينات، والذي نشر كتاباً بعنوان: (مملكة الكراهية، كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد؟) توسيع فيه في الحديث عن هذا الموضوع.

كل ما تقدّم يؤكّد لنا بأنّ حضور هذه الدعوى في الخطاب السياسي المعادي للإسلام السنّي شاهد على مدى تأثير الدعوة السلفية في المجتمعات الإسلامية، وهو ما يؤرق الأجناد العقائدية المخالفة وأنصارها السياسيين، وأنّ مواجهة السلفية لم تعد مهمّة رجال الدين وأصحاب الفكر المخالف فحسب، فالسياسة أصبحوا في طليعة الجبهة المتصدّية لهذه الدعوة وأفكارها.

ثانياً: ومن مميّزات هذه الدعوى أنّ لها جاذبيةً جمعت مختلف الاتجاهات والأطياف الفكرية المخالفة للسلفية، فنجد الجميع يردد هذه المقوله: الإسلامي والحداثي⁽⁷⁾، السنّي والشيعي⁽⁸⁾، الشّيخ الفقيه⁽⁹⁾ والصحفي السفيه⁽¹⁰⁾، رجل الدين ورجل السياسة.

(5) برنارد لويس في كتابه (أزمة الإسلام)، وجارودي في كتابه (الأصوليات المعاصرة أسبابها ومظاهرها) (ص: 73).

(6) ومن مشاهير الكتاب الغربيين الذين ردوا هذا الادعاء أيضاً: جيل كيبل، الأكاديمي الفرنسي المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية، والكاتب النرويجي توماس هيغهامر، مؤلف كتاب (الجهاد في السعودية).

(7) ومن رموز هذا الاتجاه: الأكاديمي المصري فؤاد زكريا، وهاشم صالح في كتابه (الإسلام والانلاق اللاهوتي)، وزبیر الثقافة المصري الأسبق جابر عصفور في كتابه (هوماش على دفتر التنوير).

(8) من الكتابات الشيعية التي ورد فيها هذا الادعاء - وهي كثيرة - كتاب التشيع المغربي محمد الكثيري (السلفية بين أهل السنة والإمامية)، وكتاب التشيع المصري صالح الورداي (فقهاء النفط).

(9) ومنهم الأستاذ المتخصص في أصول الفقه والمقاصد أحمد عبد السلام الرئيسي في مقاله المنشور عام 2017م بعنوان: (الإسلام السعودي.. من الازدهار إلى الاندثار).

(10) ومن نماذج الكتابات الصحفية التي تناولت هذا الادعاء: ما يردد الروائي المصري علاء الأسواني في عدد من مؤلفاته، ومنها: (مصر على دكة الاحتياطي)، و(هل أخطأت الثورة المصرية؟)، وعبد الباري عطوان في كتابه (الدولة الإسلامية الجذور التوحش المستقبل)، وعزمي بشارة في كتابه (في الإجابة عن سؤال: ما السلفية؟).

وجاذبية هذه الدعوى تكمن في أنها توّجه ضربةً للفكر من حيث اتهامه بالضعف وانعدام القابلية للإقناع واعتماده على القوة المالية والسياسية للانتشار، ومن جهة ثانية فإن ربط أي فكرة بالسياسة يجعلها في دائرة الاتهام وفقاً للمنظومة الثقافية العلمانية المهيمنة في زماننا، والتي تجرّم أيّ فكرة دينية تقترب بالسياسة أو تقرب منها بطريقه أو بأخرى.

ثالثاً: يلاحق هذا الاتهام الدعوة السلفية في كلّ مكان تنتشر فيه أفكارُها.

ففي أندونيسيا يرى الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما أنَّ السعودية وغيرهم من عرب الخليج دعموا انتشار الأفكار السلفية والنظام الأصولي المتشدد من الإسلام⁽¹¹⁾.

وفي الجمهوريات الإسلامية التابعة للاتحاد السوفيتي سابقاً يرى البعض (أن جهود المملكة العربية السعودية في نشر السلفية ليست موضع شكٍّ)⁽¹²⁾.

بينما يرى أحد الباحثين الأميركيين أن الدعم السعودي للوهابية ظهرت آثاره داخل إيران عبر حركة تحويلي مذهبية نحو التسنين والفكر السلفي، والميل للتحرر من الخرافات لدى الشيعة⁽¹³⁾.

وتحضر هذه الدعوى بقوّة في كل مكان يظهر فيه أثر الدعوة السلفية، كاليمن وسوريا ومصر ودول أفريقيا وشرق آسيا.

ويخلص أحد الكتاب الأميركيين المدى الواسع لانتشار الفكر السلفي حول العالم؛ متحدّثاً بلسان الناقم على الدعم السعودي لهذا الفكر، فيقول: (ما فعله السعوديون كان

(11) مقابلة مطولة لأوباما مع صحيفة (ذي أتلانتيك)، والمشورة بعنوان: (عقيدة أوباما)، ترجمة المعهد المصري.

(12) عمرو الديب، تحولات ومستقبل الحركة السلفية في الاتحاد الروسي، صادر عن المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية. وانظر أيضاً بحث مليرا أحmedova: (إدارة الأقلية المسلمة في روسيا)، صادر عن مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية (جمادى الأولى 1439هـ / فبراير 2018م)، وبحث (العلاقات السياسية الروسية - السعودية المعاصرة: رؤية روسية) غريغوري كوساتش، ورقة بحثية صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (نوفمبر 2015).

(13) انظر بحث مهدي خلجي، من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (3 أكتوبر 2013م) بعنوان: (صعود السلفية الفارسية).

مذهلاً؛ إذ وصلوا تقريرًا إلى كل بلد يضم سكاناً مسلمين، من مسجد غوتبرغ الكبير في السويد، إلى مسجد الملك فيصل في تشاد، ومن مسجد الملك فهد في لوس أنجلوس، إلى مسجد سيول المركزي في كوريا الجنوبية⁽¹⁴⁾.

وهذا الأمر يعكس جانبًا من عالمية الدعوة وانتشارها الواسع في المجتمعات الإسلامية شرقًا وغربًا، حتى بات هذا الموضوع ظاهرة تؤرق الجميع.

تنبيه مهمٌ:

قبل الشروع في مناقشة هذه المقوله الرائجة ينبغي أن نؤكد أن نقدنا موجه نحو التفسير الخاطئ والمعنى الفاسد لهذا الزعم، والذي يتضمن اتهام الفكر السلفي بالقصور الذاتي وعجزه عن إقناع الآخرين أو منافسة الأفكار الدينية المخالفه له، وبالتالي فهم بحاجة إلى قوة تدعيمه وتتوفر له الدعاية اللازمه للانتشار. هذا من جهة، ومن جهة ثانية: اتهام الجهة السياسية الداعمة للمنهج السلفي في نواياها وأغراضها من هذا الدعم.

مناقشة الجانب الفكري في هذا الادعاء:

ستكون المناقشة لهذه الدعوى على قسمين: الأول: ما يتعلق بالفكرة السلفية، والآخر: ما يتعلق بالجهة السياسية المؤمنة بهذه الفكرة والمتبنيّة لها منذ زمن طويـل.

أولاً: مما ينبغي تقريره أن الأفكار لا تنتشر إلا بالقناعة والإيمان، إلا أن يعتمد هذا الانتشار على الترغيب أو الترهيب، ومن نماذج الترغيب: ما تقوم به المنظمات التنصيرية في بعض المجتمعات المسلمة المنكوبة بالمجاعات والحروب، ومن نماذج الترهيب: التشيع الذي انتشر في بلاد إيران بعد قيام الدولة الصفوـية.

ومخالفو السلفية يقرُّون بأنها لم تنهج منهج الترغيب أو الترهيب في نشر أفكارها، فلا مناص من الاعتراف بأن انتشار الفكر السلفي قائم على قناعة وإيمان وقبول غير مدفوع بالإكراه السياسي أو الإغراء المالي.

(14) Scott Shane, Saudis and Extremism: ‘Both the Arsonists and the Firefighters’ nytimes.com (25 Aug 2016).

ثانياً: لا يصح القول بأن هناك نموذجاً سلفياً في التدين أو نسخة وهاية من الإسلام جرى العمل على تصدرها ونشرها في بلاد المسلمين؛ لأن السلفية بطبيعتها متحرّرة من القوالب الفكرية والسلوكية كالتي تقيدّ أفكار مخالفيها والطوائف المنافسة لها، ذلك أن السلفية تقدّم الإسلام بفطنته ونقائه الأول، دون إضافات أو زيادات، ودون مقدمات أو شروط لفهم الدين أو التبعد سوى ما نصّ عليه الوحي، وهذه الفطرية القائمة على أخذ الدين من منابعه ومصادره هي التي ميزة السلفية، وشكّل لها ذلك عنصر جذب وعاملاً مهمّاً من عوامل الانتشار والقبول لدى كثير من المسلمين.

فالقول بأن السلفية روجت فكراً معيناً وصدرت نموذجاً للتدين لم يعرفه المسلمون من قبل نوعٍ من الكذب والتضليل.

فالمسلمون سلفيون بفطرهم مالم ينشئوا في بيئة صوفية تفرض عليهم أنماطاً وطقوساً في التعبد، أو يلعنوا مبادئ الاعتقاد الكلامي بطريقة معقدة تشوّه تصوراتهم الفطرية وتدخلهم في دوّامة من الجدالات عديمة النفع الديني أو المعرفي.

وإن اتفقنا بأنَّ قضية تطهير الاعتقاد هي المساحة الأهمّ التي شغلت هم السلفيين وشكّلت العنصر الأبرز في خطابهم العلمي والدعوي فعلينا أن نقرّ بأن السلفيين لم يقدّموا نظريات وأفكاراً جديدةً في هذا الباب، بل استندت رؤيتهم إلى تجريد المعتقد من الإضافات والزيادات التي لحقت به مع الزمن وإعادته إلى سيرته الأولى، فلا خلاف بأن الإسلام الأول شُرع بغير مزارات وأضرحة وأولياء واستغاثة بالأموات وتوسّل بالصالحين، وأن هذه الأوضاع والأحوال طرأت على المسلمين وثقافتهم مع الزمن ولم يعرفها الجيل الأول.

والسلفيون انتصروا لتلك النسخة الأصلية من الإسلام قبل أن تجتاحه الثقافات والأفكار والأحوال التي لم ينزل بها وحي، ولم يعرفها من عاصر نزول الوحي.

فحاصل الأمر أنه صراغُ بين الأصيل والدخيل، أو بين إسلام القرن الأول وإسلام القرون الوسطى الذي تغيّرت ملامحه كثيراً، فمن أنكر على السلفيين بعض آرائهم وقال: (ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين) فلا يمكن الاعتداد بإنكاره والالتفات إليه.

لم تقدم السلفية نظرياتٍ دينيةً أو طريقةً مبتكرةً في التدين حتى يصح اتهامها بتصدير نموذج ديني جديد أو التسويق لأفكارها الخاصة، بل قدّمت الدين بصيغته الأولى، فوجد ذلك صدىً واسعاً في أوساط المسلمين.

ثالثاً: ربط انتشار السلفية بالدعم المالي الحكومي اتهام بكساد مبادئها، وافتقارها إلى المال والسياسة لكسب الأتباع وترويج الفكرة، وهذا مخالفٌ للحقيقة التي تؤكد أن السلفية كانت عقيدةً وثقافةً للنخب العربية ورموز النهضة قبل انتشارها في الأوساط العامة وتحولُّها إلى ثقافة دينية لدى كثير من المسلمين منذ السبعينيات وحتى يومنا هذا.

فالسلفية ثقافةُ النخبة العربية مطلع القرن العشرين من أمثال: محمد بن العربي العلوي، وعلال عبد الواحد الفاسي، والأمير محمد عبد الكريم الخطابي، وأعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أمثال ابن باديس والإبراهيمي والطيب العقبي، ومحمد رشيد رضا، ومحب الدين الخطيب، ومحمد بهجة البيطار، وجمال الدين القاسمي، وطاهر الجزائري، ومحمود شكري اللوسي، وتلميذه بهجة الأثري، وهؤلاء كما لا يخفى أعلام للنهضة الدينية والتحرير الوطني في بلاد الإسلام من المحيط إلى الخليج، وقد نوهنا لهذه الحقيقة في البحث السابق (الدعوة التجديّدة وتحمة البداؤة)⁽¹⁵⁾.

رابعاً: الزعمُ بأنَّ السلفية انتشرت نتيجةً الدعم المالي هروبٌ من الاعتراف بفشل الطروحات والمناهج المنافسة بسبب هشاشتها وعجزها عن الصمود أمام الفكر السلفي. فقد تحركَ الأفكار السلفية، فلم تجد أمامها ممانعةً من خصومها التقليديين الذين نبذتهم الساحة وأدبر الناسُ عنهم، ولم تُعد بضاعتهم تلقى رواجاً، خاصةً بعد ارتقاء المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمعات الإسلامية، أما السلفية فخاطبت الفطرة، وانتصرت للتدين النقى من الخرافة، فأقبل الناس عليها.

فالترويج لمقوله اعتمادِ السلفية على النفط محاولةً لتبرير فشل التيارات المخالفة في الثبات والصمود في الساحة، والعجز عن مخاطبة الجمهور وإقناعهم بنموذجهم الفكري

(15) الدعوة التجديّدة وتحمة البداؤة (3): الوهابية والموقف من المدنية والحضارة، على موقع سلف، الرابط:

<https://salafcenter.org/4970/>

والدينى؛ مما أدى إلى اكتساح السلفية للميدان، وانزواء المخالفين في عوالمهم الخاصة

.٣٦

خامساً: مما ينبغي تأكيده في سياق تفنيد هذا الادعاء أنَّ الاتجاه المناوئ للسلفية يحظى بدعمٍ كبير من الأنظمة والحكومات في مختلف بلدان العالم الإسلامي، فمعظم المؤسسات الدينية الرسمية في زماننا تتبع التوجُّه المخالف للسلفية، وعندها من القدرات المادية والدعم السياسي ما يمكنها من نشر دعوتها والترويج لأفكارها ومقاومة المد السلفي.

فالحديث عن تلقي السلفية لدعم مادي وسياسي يوحى بأنَّ الطرف المخالف لها لا يملك دعماً مادياً ولا يتمتع برعاية حكومية، والواقع خلاف ذلك، فجميع الدول الإسلامية تتبنى المنهج المخالف للسلفية، وتدعم النشاط الديني في بلدانها بحسب متفاوتة.

فالمدارس والمعاهد الدينية والمنابر والمساجد موظفة لخدمة التوجُّه الصوفي الأشعري، والسياسات بطبعتها لا تتصادم مع الأنشطة الدينية التقليدية المنعزلة عن الحياة العامة، بل ربما بالغت في دعمها لضربِ الاتجاه السلفي.

ويكفي للدلالة على حجم الدعم المتاح لخصوم السلفية الإشارة إلى مؤسسة الأزهر بإمكاناتها وكثرة من ينتمي إليها من أنحاء العالم الإسلامي ودورها العابر لحدود القطر المصري.

أما النشاط الصوفي ومؤسساته وطرقه فمُرحب به في كل مكان، والجميع يوصي بتعزيزه ودعمه لمواجهة "الأصولية السلفية".

بالرغم من ذلك كله لم يحققُ الخصوم تقدُّماً لدعوتهم يتناسب مع حجم الإمكانيات المتاحة لهم؛ ذلك أنَّ العبرة ليس بضخامة الدعم والرعاية المادية، بل في صلاحية الأفكار وجاذبيتها، وفي الحماسة والرغبة لنشرها.

سادساً: الحديثُ عن الدعم السياسي والمادي للمذاهب أمرٌ محرج لخصوم السلفية؛ لأنَّه سيحشرهم في خانة الاتهام، فالمذاهب الفقهية الثلاثة (الحنفية والمالكية والشافعية) تدخلَت السياسة بدرجات مختلفة في تمكينها وتوسيع رقعة انتشارها واعتمادها مذهبًا رسميًّا للدولة⁽¹⁶⁾.

أما المذهب الحنفي - وهو الأقرب من الناحية العقدية للاتجاه السلفي الأثري - فلم يحظ بدعمٍ مماثلٍ من الدول والأنظمة، ولم يتبنَّه أحدٌ قبل قيام الدولة السعودية الأولى في القرن الثاني عشر الهجري.

أما على مستوى المذاهب العقدية فالأشعرية انتشرت وترسخت في المشرق بفضل الدعم السلجوقي لها، وتبنيَّها إلى جانب المذهب الشافعي كخيار حكومي معتمد في معاهد التدريس التي بناها الوزير نظام الملك الطوسي رحمه الله، والمعروفة بالمدارس النظامية، ثم تتابعُ الحكام والسلطانين على انتهاج سياسة السلاجقة في تبنيِ الأشعرية مذهبًا رسميًّا⁽¹⁷⁾.

أما في بلاد المغرب فلم تهيمن الأشعرية فيها إلا بعد قيام دولة محمد بن تومرت الذي تلقى الأشعرية على يد أكابرها في المشرق، ثمَّ رحل إلى المغرب بآفكاره وأحلامه السياسية، فادَّعى المهدوية، وأعمل السيف في رقاب مخالفيه بتهمة التجسيم.

وكذلك الشأن في التصوف الذي لم يترسخُ أثره في البلاد الإسلامية إلا بفضل التبني العثماني له لقرون عديدة.

إإن كان الدعمُ والرعاية الحكومية للمذهب تهمةً ومذمةً فالمخالفون للسلفية أكثر تلبِّساً بها قديماً وحديثاً، وإن لم تكن كذلك فلا وجه لإنكار على السلفية.

(16) ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، رسالة العالمة أحمد تيمور باشا: نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربع.

(17) انظر: دور العامل السياسي في انتشار المذهب الأشعري في المشرق الإسلامي ومغربه، للدكتور مصطفى معزاوي.

سابعاً: لا يتناسب هذا الادعاء مع طبيعة النشاط الدعوي السلفي، والذي غالباً ما يتسم بالبساطة والعنفوية، والبعد عن التنظيم والعمل المؤسسي الذي يتطلب موارد مالية وكوادر إدارية تشرف على ترتيب النشاطات الدعوية وتنظيم الفعاليات واللقاءات العلمية.

والوسط السلفي ما زال يعاني من وجود أصوات معارضة لمبدأ العمل الجماعي والتنظيمي، فضلاً عن تأسيس الأحزاب السياسية؛ لأنَّه تَعُذُّ ذلك كله من باب التحرب المذموم والمنهي عنه شرعاً. فالسلفية لا تعمل بمبدأ الأحزاب أو التنظيمات أو الجمعيات التي يتطلب نشاطها مصادر مالية ودعمًا مستمراً.

أما بناء المراكز الإسلامية والمساجد وطباعة الكتب والمنشورات الدعوية فلا يتطلب ميزانيات ضخمة تصل لعشرات المليارات من الدولارات كما يزعم بعض الساسة والمراكز البحثية في الغرب⁽¹⁸⁾.

وينبغي التنبيه إلى أمر مهمٍ، وهو أنَّ معظم المساجد والمدارس الإسلامية بُنيت في الدول الأجنبية، واستفاد منها أبناء الجاليات المسلمة، ومعلوم أنَّ الثقل الحقيقى للدعوة السلفية وميدان صراعها مع خصومها ليس في تلك البلاد الغربية، وإنما في البلد العربية التي لم يصلها أي دعم رسمي للاتجاه السلفي.

ثامناً: إنَّ اعتماد الأديان والمذاهب في انتشارها على القوة السياسية والدعم المالي أمر طبيعي لا ينبغي استنكاره، بل هو شرط ضروري لاتساع نطاقها الجغرافي والبشري، فكل

(18) ومنهم كورتين جونiyor المعموث الأمريكي الخاصل للشرق الأوسط في عهد ریغان، والسفير الأسبق في كوستاريكا (1983-1985) والذي نشر مقالاً بعنوان: (السعودية، الوهابية، وانتشار الفاشية الدينية السننية)، زعم فيه أن السعودية أنفقت 87 مليار دولار خلال العقدين الماضيين لنشر الوهابية في العالم. وقد نشر المقال عام 2007م. Curtin Winsor, Jr, Saudi Arabia, Wahhabism and the Spread of Sunni Theofascism, Mideast Monitor, (Vol. 2 No. 1 June/ July 2007).

ويزعم التقرير الصادر عن مؤسسة هنري جاكسون البحثية في بريطانيا أنَّ السعودية -ومنذ ستينيات القرن الماضي- دعمت نشر الفكر الوهابي حول العالم بعشرات المليارات من الدولارات، حمل التقرير عنوان: (التمويلات الخارجية للتطرف الإسلامي)، وصدر في تموز 2017م.

فكرة دينية لن يكتب لها الانتشار ما لم يتتوفر لها الدعم المادي والتبنّي السياسي اللازم لحمايتها وتمهيد السبل أمام دعاتها.

فالنصرانية ظلت تعاني من الاضطهاد الوثني الروماني حتى جاء الإمبراطور قسطنطين الأول، فاعتنقها في القرن الرابع الميلادي، واعترف بها ديانة رسميةً في مملكته، وقدّم دعمًا كبيراً لأهليها، فدخلت في طور من الاتعاش والانتشار.

والشأن نفسه في الإسلام الذي ظلّ يعاني الاضطهاد وقلّة الأتباع ثلاثة عشر عاماً في مكّة المكرمة، حتى ناصرته قبائل الأوس والخزرج، وقدّمت له الدعم المادي والمعنوي اللازم؛ لكسر خصوصه وتوسيع قاعدته الاجتماعية والتمهيد لحركة انطلاقه داخل الجزيرة العربية وخارجها.

وقد شَكَّلت العوائد المالية للفتح دفعهً قويةً لانتشار الإسلام ودعم حركة التوسيع العسكري ودخول كثير من الشعوب والأقوام في دين الإسلام، ومعلوم أنَّ ذلك لا يُعدّ مطعناً أو تهْمَةً إِلا على مذهب المستشرقين الذين جمعوا إلى حقدم جهلاً، فالدعوة لا بدَّ لها من قوَّة تحميها، وتفتح الطريق أمامها، وتزييل العوائق التي تحول دون دخول الناس في دين الله أَفواجاً.

والدعوة كذلك لا بدَّ لها من مصدر ماليٍ يكفل الدعاة والعلماء وطلبة العلم، ويُمْكِّنُهم مِن التفرُغ للقيام بمهامِهم ووظائفهم، ويُكفيهم تكاليف الحياة ومتاعب المعيشة المادية.

وهكذا الشأن في الأفكار الدينية والسياسية قديماً وحديثاً؛ فإنَّ انتشارها يتوقف بشكل كبير على الدعم المادي والرعاية السياسية.

تاسعاً: يفترض بعض من يدندن حول هذه الفرضيَّة أن انتشار الأفكار السلفيَّة جاء بعد هجرة كثير من العرب للعمل في السعودية ودول الخليج، ليعودوا بعد ذلك متأثرين

بالمنهج السلفي فكراً وسلوگاً⁽¹⁹⁾، وأنَّ هذا كان من أسباب انتشار هذا الفكر في الدول العربية.

وهذا الكلام إن صحَّ فليس فيه ذمٌ أو تهمة للسلفية، فلم تزل الأفكار والمذاهب والعادات تتنتقل من قوم إلى قوم بالمساكنة والمجاورة، فالتأثير والتأثير المذهبِي نتيجة المخالطة أمر طبيعيٌ.

وقد حصل هذا الأمر قبل ظهور النفط، حينما تأثر بعض حجاج البلدان الإسلامية بأفكار الدعوة بعدما جالسو الدعاة النجديين في موسم الحجّ، وحملوا هذه الأفكار إلى بلدانهم، وذلك بعد دخول مكة المكرمة في الحكم السعودي الأول.

كما تأثر قوم من البغداديين بأفكار الدعوة النجدية بعد ذهاب عبد العزيز الشاوي - أحد وجهائهم - في مهمة دبلوماسية إلى الدرعية مبعوثاً من والي بغداد، فعاد وقد اعتنق أفكار الدعوة، فتأثر به خلق آمنوا بها واشتُدُوا في تأييدها، وذلك في زمن الدولة السعودية الأولى⁽²⁰⁾.

فظهور النفط وهجرة العمالة العربية إلى دول الخليج سبب كغيره من الأسباب السابقة كالحجّ والتجارة والزيارة وغيرها من أسباب التأثير الفكري الناشئ من المخالطة.

وكما تركت الدعوة تأثيرها في الوافدين إلى معقلها، فقد حصل الأمر بطريقة معاكسة أيضاً، حيث دخلت الأفكار اليسارية وبعض التوجهات الدينية الثورية والسياسية مع الوافدين للعمل في السعودية، وتركت هذه الأفكار تأثيراً سلبياً في الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية لسكان المملكة.

والقصد أن التأثير والتأثير الفكري الناشئ عن المخالطة أمر طبيعي لا غرابة فيه.

وهكذا فإنَّ الطعن بالسلفية من خلال ربط انتشارها بأموال النفط محاولة بائسة، ولو صحَّ ذلك فلا يعدُّ تهمة أو ذمًا أو قدحًا في مبادئها وأصولها الفكرية، فإنَّ مشروعًا ضخمًا

(19) هامش على دفتر التنوير (ص: 92)، حتى ينتهي النفط الهجرة والأحلام في ضواحي الخليج (ص: 88-89).

(20) تاريخ السلفية في العراق (ص: 26-28).

بحجم الإصلاح الديني السلفي وما يواجِهُ من عقبات وتحديات لا بدّ له من دعم مادّيٌّ ورعاية سياسية، تكفل نجاح مهمته، وتتولى حماية دعاته ورجالاته، كما هو الشأن في سائر الدعوات والحركات الدينية قديماً وحديثاً.

مناقشة الجانب السياسي في هذا الادعاء:

تستند هذه الدعوى إلى جانب آخر يزعم أنَّ انتشار الأفكار السلفية في العالم جاء تنفيذاً لأجنadas وأهداف سياسية لأنظمة محلية وقوى عالمية، وأنَّ أموال النفط استخدمت لدعم الأنشطة الدعوية السلفية حول العالم في إطار خدمة تلك السياسات والأجنadas المشبوهة.

والجواب عن هذا من عدة وجوه:

أولاً: يقوم هذا الاتهام على المبدأ العلماني الرافض لدخول الدين في المجال العام؛ معتبراً أيّ تقارب بين الدين والسياسة عملية مشبوهة، غايتها توظيف الدين لأهداف سياسية ومادية، فأنصار هذا المبدأ يحثون دائمًا عن المصالح والأهداف من وراء أي تقارب أو تفاهم بين الدين والسياسة.

والإسلام يرفض هذه النظرة وييطلها، فالسياسة والدخول في الشأن العام أمر جوهري في بيته ورسالته وغايته النهائية من وجوده، والمتمثلة في إخضاع الأرض ومن عليها لقانون وتشريع إلهي لا ينزعه أيّ تشريع أو تنظيم آخر.

ثانياً: لم يزل الحكام والسلطانين يعتقدون ديناً أو مذهبًا ويتبَّونه سياسياً باعتماده ديانة رسمية، فالدين عنصر أساسيٌّ في حياة البشر وتفكيرهم، وتبعاً لذلك فهو مكوّن أساسيٌّ في الحضارات والدول والممالك المتعاقبة، والملوک من جملة البشر الذين يهمُّهم أمر الدين، لكنهم يختلفون عن عامة الناس بقدرتهم على الانتصار له، واعتماد تعاليمه وتشريعاته قانوناً ملزماً لرعايتهم، أو الالكتفاء بتعظيم شعائره الروحية.

فلا غرابةً في اعتناق الملوك للدين، واعتماده مذهبًا لدولتهم، وسعدهم في نشره والدعوة إليه، بل الغريب هو التفكير العلماني الذي يستنكر فطرةً راسخةً في البشر،

ويحاول تجريد الملوك والحكام من طبيعتهم الإنسانية في حب الدين وتعظيمه والانتصار له.

وفي التاريخ شواهد كثیر لحكومات وأنظمة تبنت الأديان أو المذاهب الدينية على اختلافها، وقاتلت عنها، وحرست على نشرها وقمع مخالفيها.

ثالثاً: أن الالتزام بدعم الدين ونشره ثابتٌ من ثوابت السياسة السعودية منذ عهد الدولة الأولى (1157-1744هـ / 1233-1818م) وحتى يومنا هذا، فقد اختار حكام هذه الدولة تبني المنهج السلفي، واستمر خلفاؤهم على هذا النهج، لا يدفعهم في ذلك إلا إيمانهم وقناعتهم به، وقد تحملوا في سبيل هذا الكثير من المتابع والمصاعب، دون أن تصرفهم عن دعم المنهج ورعايته أهله.

ولا يمكننا قراءة الرعاية السعودية للمنهج السلفي إلا في ضوء ما ذكرنا، أما الفرضيات الأخرى التي تُذكر في هذا السياق فكُلُّها تنطلق من قراءة سياسية مصلحية لقضية الدعم السعودي للدعوة السلفية، وهذه القراءة بطبيعة الحال لا تصمد أمام كثير من الاعتراضات التي تثبت أن قضية الدعم بُنيت على القناعة والإيمان قبل أي شيء آخر، وأن الأمر لو كان فيه مصلحة أو غرض سياسي مادي لما استمر مدة طويلة قاربت ثلاثة قرون (منذ 1157هـ / 1744م وحتى يومنا هذا).

فما قامت به الدولة السعودية من بناء المراكز الإسلامية والمساجد حول العالم يندرج تحت سياستها في خدمة الدين، وكل تأويل مادي سياسي لذلك مدفوع بكثير من الحجج والاعتراضات التي لا يمكن الجواب عنها.

رابعاً: يجنب البعض إلى القول بأن السعودية تُصدر الوهابية تماماً كما تفعل إيران مع التشيع التي تسعى لنشره، وهذا مردود بسبب الفرق الكبير بين السلوك السياسي للإسلام السنّي وبين ذات السلوك لما يُعرف بالإسلام الشيعي، فالثانٍ ينطوي بطبيعته على نزعة انقلابية تكفيرية تسعى لهدم الأول (السنّي) وإقامة نموذجها على أنقاضه، فهو يتحرك ضمن خطط ودسائس ومكائد يسعى من خلالها لتوسيع نفوذه ونشر دعایته التي يقترب فيها السياسي بالديني، ويتم توظيف العنصر الديني لصالح الجانب السياسي.

أما الإسلام السنّي فيحكم كونه امتداداً شرعياً للإسلام الأول فهو متحرر من القيود والعقد المترسخة بإسلام الأقليات المنبوذة وحركات المعارضة الدينية الناقمة على عقيدة الجمهور وثقافتها وهيمنتها السياسية.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.